لا حالات تزوير للوثائق الجامعية وانخفاض بنسب النجاح المتدنية

جامعة البعث تحيل ٣٢٣ طالباً إلى «الانضباط» و٥ أعضاء هيئة تدريسية إلى «التأديب»

| فادي بك الشريف

كشف مسؤول في جامعة البعث لـ«الوطن» عن إحالة ٣٢٣ طالباً وطالبة إلى مجالس انضباط خلال عام دراسي كامل، وذلك بسبب الغش في الامتحانات، مؤكداً أن هناك عقوبات مشددة بحق أي حالات شغب أو التلاعب خلال الامتحانات تبدأ من التنبيه والفصل لدورتين امتحانيتين وتنتهي بالفصل من الجامعة وذلك حسب نوع المخالفة سواء باستخدام قصاصة ورقية أم الغش باستخدام سماعة بلوتوث.

هذا وبين المسؤول أن ٥ أعضاء هيئة تدريسية أحيلوا إلى مجالس تأديب، وذلك على خلفية الإخلال بواجباتهم الوظيفية ومخالفات امتحانية، مضيفاً: بالعموم العقوبة اللازمة بحق أي عضو هيئة تدريسية تبدأ من التنبيه وتنتهي بالنقل خارج الجامعة أو الطرد، وذلك حسب نوع المخالفة.

وحول الشكاوى بحق عدد من الموظفين، بين المسؤول أن أي حالة تقصير أو خلل أو عدم تنفيذ الأعمال بالشكل الصحيح المطلوب، تستوجب اتخاذ الإجراء المناسب، مؤكداً أنه تم توجيه عقوبة التنبيه بحق موظفين أخلوا بالقيام بواجباتهم، مع تشديد العقوبة حسب نوع المخالفة أو تكرارها ضمن إحالات للرقابة الداخلية.

ونفى المسؤول تسجيل أي حالة تزوير للشهادات في جامعة البعث، مؤكداً أن موضوع تدقيق المصدقات أو الشهادات الجامعية متابع من المعنيين في الجامعة، وهناك تنسيق بين مختلف الجهات على صعيد عدم الاعتراف بأي وثيقة جامعية يتم التأكد من حدوث حالة تزوير فيها ليصار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالف، منوهاً بأنه خلال العام الماضي لم يعاقب أي طالب بسبب تزوير الشهادة، مضيفاً: يتم كل فترة وأخرى تدقيق بعض الشهادات والتأكد من وثوقيتها.

وفيما يخص المواد التقليدية والمؤتمتة، بين المسؤول أن هذا الأمر يتفاوت بين مقرر امتحاني وآخر، مؤكداً توجه جامعة البعث لزيادة عدد المقررات المؤتمتة قدر الإمكان بناء على رغبة العدد الأكبر من الطلاب في أي كلية من الكليات بما يخص أريحية في تصحيح المقرر والشفافية، ليصار إلى اتخاذ القرار في المجالس العلمية المختصة، بحيث يتم زيادة المواد المؤتمتة كل سنة عن السنة التي تسبقها.

كما أكد المسؤول أن هناك اهتماماً خاصاً بواقع الشكاوى حول نسب النجاح المتدنية، مبيناً أن هذا الأمر متابع وهناك انخفاض كبير جداً بعدد المقررات الامتحانية التي تقل فيها النتيجة عن ٢٠ بالمئة، مضيفاً: في حال انخفضت النسبة دون هذا المستوى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادتها، وفي حال تكرار الأمر يتم إشراك عضو هيئة تدريسية آخر للمادة.

وحول واقع تصنيف الجامعة، قال المسؤول: راضون عن تصنيفنا الحالي في ظل الظروف الراهنة، مضيفاً إن الجامعة حافظت على تصنيفها بعد النقاط والاستشهادات العلمية، لكن تطمح الجامعة لتحسين تصنيفها، وتم طلب خطة للتنفيذ خلال ٦ أشهر للارتقاء بواقع التصنيف ضمن ٣٠ بنداً على أن تكلف الجهة والمديرية المعنية في الجامعة تنفيذ هذه البنود ضمن مهلة زمنية.

وبين أن الخطة تركز على تفعيل الاتفاقيات العلمية الموقعة، والنشر على موقع الجامعة باللغة الإنكليزية، وتفعيل المشاركة بالمنصات العلمية، وتفعيل المكتبة الإلكترونية، وتفعيل التعريف بالمخابر التعليمية وعمل مكاتب ممارسة المهنة، وإبراز جوانب خدمة المجتمع، ، وربط موقع الجامعة بالحواضن العلمية الموجودة في الجامعة، وتحميل التقارير السنوية، إضافة إلى تتبع الخريجين وإبراز فعاليات ضمان الجودة، وإبراز التبادل الطلابي.. وغير ذلك من الإجراءات التي تعزز من التصنيف الحالي وتحقق قفزة نوعية في التصنيفات القادمة.

> زيادة الطلب على السكن الجامعي بسبب «الإيجارات وصعوبات النقل»

وحول السكن الجامعي، بين المسؤول أنه سيتم وضع الوحدة السكنية الأولى بالخدمة بداية الفصل الدراسي الثاني بعد إجراء أعمال الصيانة والتأهيل، ولاسيما أن المدينة تضم ٥ وحدات للذكور و٤ للإناث إضافة إلى وحدة لطلاب الدراسات العليا، علماً أن المدينة تضم بحدود ١٤ ألف طالب وطالبة، مؤكداً أن العدد ازداد عن السنوات الماضية بسبب الارتفاع الكبير للإيجارات إضافة إلى صعوبات النقل وعدم وجود وسائط نقل والتكاليف الكبيرة التي تشكل عبئاً على العديد من الطلاب.

مدير فرع جامعة الفرات لـ«الوطن»: عودة الدوام مرهون بقرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

| الحسكة- دحام السلطان

بيّن مدير فرع جامعة الفرات بالحسكة الدكتور جمال العبد الله الحمادة، أنه لا تطورات جديدة فيما يخص وضع ومستقبل الكليات الجامعية المستولى عليها من ميليشيا «قسد» المرتهنة للمحتل الأميركي، على خلفية الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأحياء الجنوبية لمدينة الحسكة، والتي تم تعليق العملية الامتحانية والدوام الفصلي فيها نتيجة لذلك إلى أجل غير معلن.

وأكد أن ذلك مرهون بالقرار المركزي الذي تأخذه على عاتقها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فيما يخص استئناف ما بقي من مقررات العملية الامتحانية وبدء الدوام الفصلي الدراسي ومستقبل التعليم الجامعي بالمحافظة بشكل كامل.

ولفت الحمادة في تصريح خاص لـ«الوطن»: أنه تم خلال الأسبوع الماضي وبتوجيه من رئيس الجامعة الدكتور طه الخليفة الذي زار المحافظة مؤخراً، وحفاظاً على وثائق وورقيات الطلبة ومستقبلهم التعليمي تم تكليف مجموعة من العاملين في كليتي الاقتصاد والهندسة المدنية وإدارة فرع الجامعة وبوجود مدير الفرع وعميدي الكليتين، الدخول إلى مواقع الكليات المتضررة بفعل التخريب والدمار الممنهج والمستولى عليها من ميليشيا «قسد»، وقيامهم بنقل وترحيل ما بقي من أضابير ووثائق الطلبة، وأضاف: حاولنا جلب بعض الأجهزة الحاسوبية وأجهزة المخابر البسيطة الصغيرة الحجم والدفاتر الامتحانية الخاصة بالطلبة خلال السنوات الماضية والبالغ عددها أكثر من ٢٠٠ ألف دفتر امتحاني، إلا أنه تم منعنا من ذلك.

وأشار مدير فرع الجامعة إلى تكليف مجموعة أخرى من العاملين في إدارة فرع الجامعة وكلية الهندسة الزراعية والمعهد المتوسط الزراعي، استئناف العمل الإداري في تلك الكليات الجامعية المتضررة والمستولى عليها، التي بدورها بدأت العمل كمرحلة أولى، بقيامها في عملية فرز أضابير ووثائق التخرج ومصدقات التأجيل الدراسي والحياة الجامعية الخاصة بالطلبة في كليتي الاقتصاد والهندسة المدنية، موضحاً أنه سيتم الانتهاء من عملية الفرز كمرحلة ثانية، وذلك حفاظاً على حقوق الطلبة في كليات ومعاهد الحسكة ومستقبلهم التعليمي الجامعي.

يُشار إلى أن ما بقي من المقررات الامتحانية، كانت قد توقفت اضطرارياً منذ نهاية الشهر الماضي وإلى الآن، نتيجة للأحداث الأخيرة التي جرت في المواقع المحاذية والمجاورة للمبنى كليتي الهندسة المدنية والاقتصاد ومقر إدارة فرع الجامعة، التي تعرضت للضرر والاستهداف المباشر من نيران أسلحة وطيران المحتل الأميركي وميليشيا «قسد»، إضافة إلى مبنى المعهد التقاني الهندسي الذي تم تجريفه بالكامل وجعله أرضاً مستوية، ومن ثم القيام بنهب وسرقة محتوياته بشكل كامل، ولاسيما الأجهزة والمعدات الهندسية الثمينة والقيّمة علمياً ومادياً وحرمان أكثر من ١٩ ألف طالب وطالبة من مواصلة تعليمهم الجامعي بالحسكة.

هذه هي أصناف الأدوية التي شملها رفع الأسعار

وضيحي لـ «الوطن»: رفع السعر أفضل من فقدانها من الأسواق

الفيصل: خطوة إيجابية وتصحيحية لتوفير الأدوية في السوق المحلية

| محمد منار حميجو

أصدرت مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة تعديلاً على أسعار الأصناف بهدف استكمال توافرها في السوق المحلية، بعد إعادة دراسة التكاليف التشغيلية لبعض الأصناف.

عضو مجلس نقابة الصيادلة جهاد وضيحي أكد أن رفع الأدوية شمل فقط المضادات الحيوية وهي أدوية الالتهابات في حين لم يشمل بقية الأدوية الأخرى، كاشفاً أن نسبة الرفع تراوحت بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وضيحي أن الهدف من رفع أسعار هذه الأصناف من الأدوية لتأمينها بشكل كامل باعتبار أن تكاليف تصنيعها مرتفعة إضافة إلى ارتفاع تكليف الشحن في استيراد المواد الأولية، مشيراً إلى أن هذه الأصناف قليلة في الأسواق وبالتالي توزع بشكل مقنن على الصيادلة.

وتوقع وضيحي بعد رفع هذه الأصناف أن تحل مشكلة فقدانها من الأسواق بشكل نهائي خلال شهر على الأكثر، معتبراً أن رفع سعر هذه الأصناف أفضل من فقدانها في الأسواق، حيث يحصل عليها المريض بأسعارها النظامية، وتكون متوافرة في الأسواق ولا يضطر للبحث عن أدوية مجهولة المصدر أسعارها أغلى بكثير من الأدوية النظامية.

واعتبر أن هذه الأدوية أرخص بكثير من الأدوية الأجنبية رغم ارتفاع أسعارها الأخير، مشيراً إلى أن أغلى صنف من أدوية الالتهاب حالياً بعد الرفع الأخير وصل إلى ١٢,٥ ألف ليرة وهو أدوية حبة وهناك صنف وصل سعره إلى ٨ آلاف وسبعمئة ليرة وأصناف أخرى سعرها بين ٥ و٦ آلاف في حين أصناف أخرى ارتفع سعرها فقط ألف ليرة ليصبح سعرها ثلاثة آلاف بعدما كان سعرها ألفين بمعنى أن الارتفاع كان متفاوتاً بين الأصناف لكن أسعارها تبقى أرخص بكثير من الأدوية الأجنبية.

من جهته اعتبر رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية الوطنية رشيد الفيصل أن هذه الخطوة إيجابية وتصحيحية لتوفير الأدوية في السوق المحلية، مشيراً إلى أنه كان يجب على وزارة الصحة أن تقوم بهذه الخطوة منذ فترة لأن هذه الأصناف من الأدوية تعتبر خاسرة وأنه لا يمكن للمعامل بما فيها القطاع العام أن تنتج أدوية خاسرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» لفت الفيصل إلى أن هناك صعوبة في استيراد المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية وذلك لعدة أسباب منها قلة في هذه المواد على مستوى العالم، إضافة للحصار الاقتصادي الجائر على سورية، والذي يتسبب بصعوبات في موضوع تحويل وشراء هذه المواد وبالتالي فإن استيرادها يحتاج إلى وقت.

وأعرب الفيصل عن تفاؤله بأن تنعكس هذه الخطوة برفع بعض أصناف الأدوية إيجاباً على توافرها في الأسواق وكذلك على المواطن، مشدداً على ضرورة الانفتاح على المعامل حتى نكون على كلمة سواء.

> نسبة الرفع تراوحت بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة

يذكر أن وزارة الصحة رفعت أسعار الأدوية في نهاية العام الماضي إلى ٣٠ بالمئة وهو يعتبر الرفع الثاني بعدما رفعت سعره في العام ذاته أيضاً ٣٠ بالمئة.

معاون وزير الصحة لشؤون الصيدلة رزان سلوطة طلبت الحصول على موافقة من المكتب الصحفي لتتمكن من الإدلاء بتصريح حول الموضوع.